



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

# المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 - 19 يونيو/حزيران 2009

تقرير الدورة الواحدة بعد المائة للجنة البرنامج

روما، 11 - 15 مايو/أيار 2008

## بيان المحتويات

### الصفحات

1	اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
1	انتخاب نائب الرئيس لعام 2009
1	عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
3	توصية التقييم الخارجي المستقل بشأن تحقيق اللامركزية في برنامج التعاون التقني
4	تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة بخصوص الصكوك الدولية
5	ميثاق لمكتب التقييم
6	الوثيقة JIU/REP/2007/10: مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة
6	ما يستجد من أعمال

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.  
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.  
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

- 6 تقرير مرحلي عن متابعة التوصيات السابقة للجنة البرنامج
- 6 البنود التي يحتمل أن تناقش في الدورة المقبلة
- 6 موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية بعد المائة

## المسائل التي تحتاج إلى عناية المجلس

### مسائل تحتاج إلى مناقشة و/أو قرار

#### الفقرات

- 19 - 6 عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
- 20 - 28 توصية التقييم الخارجي المستقل بشأن تحقيق اللامركزية في برنامج التعاون التقني - تنفيذ مصفوفة إجراءات خطة العمل الفورية

### مسائل للعلم والإحاطة

#### الفقرات

- 5 انتخاب نائب الرئيس لعام 2009
- 29-38 تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة بخصوص الصكوك الدولية
- 39-42 ميثاق لمكتب التقييم
- 43 الوثيقة JIU/REP/2007/10: مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة
- 44-45 ما يستجد من أعمال



## تقرير الدورة الواحدة بعد المائة للجنة البرنامج

11- 15 مايو/أيار 2009

### المقدمة

- 1- تعرض اللجنة على المجلس التقرير التالي لدورتها الواحدة بعد المائة.
- 2- قام الرئيس بإبلاغ اللجنة بأن السيد Marco Valicenti قد عين خلفاً للسيد James Melanson كممثل لكندا. وترد نبذة عن مؤهلات السيد Valicenti في ضمیمة هذا التقرير.<sup>1</sup>
- 3- حضر الدورة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس: السيد: V. Heard (المملكة المتحدة)  
 نائب الرئيس: السيد: R. Parasuram (الهند)  
 الأعضاء: السيد: A.R. Ayazi (أفغانستان)  
 السيد: C.A. Amaral (أنغولا)  
 السيدة: M. del Carmen Squeff (الأرجنتين)  
 السيدة: F. Bartlett (أستراليا)  
 سعادة السيد: J. A. Marcondes de Carvalho (البرازيل)  
 السيد: M.Valicenti (كندا)  
 السيد: عبد العزيز محمد حسني (مصر)  
 سعادة السيد: P. Bacale Mbiang (غينيا الاستوائية)  
 السيد: K. Shioya (اليابان)

<sup>1</sup> الوثيقة 1 Add. 136/9 CL.

## الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني<sup>2</sup>

4- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة.

## انتخاب نائب الرئيس لعام 2009

5- انتخب السيد R. Parasuram (الهند) نائباً للرئيس لعام 2009.

## عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل

### للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011<sup>3</sup>

6- أعربت اللجنة عن تقديرها للوثيقة الشاملة التي أعدتها الإدارة. ولاحظت اللجنة أن المادة المعروضة قد نشأت من العناصر المؤقتة المدرجة في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (الملحق 1 من الوثيقة C 2008/4) كنتيجة لعدة جولات من عمليات التكرار، وأنها ما تزال تعتبر عملاً جارياً.

7- كما أقرت اللجنة بأن صياغة أطر النتائج (للأهداف الاستراتيجية الأحد عشر وللهدفين الوظيفيين) تستفيد من عمليات الاستعراض الجارية على المستوى الحكومي الدولي عبر اجتماعات مجموعات العمل التي أنشأتها لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل (لجنة المؤتمر).

8- وسلّمت اللجنة بأن أطر النتائج ستوفر أساساً برامجياً لمقترحات الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 التي سيببحثها المؤتمر في دورته في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وبالنظر إلى المناقشة المزمعة لمفهوم "الإصلاح المصحوب بالنمو" خلال الاجتماع المشترك، فقد وافق الأعضاء على الامتناع عن الإعراب عن آرائهم بشأن هذه المسألة في ظل البند الحالي.

### شكل الوثائق

9- أيدت اللجنة الإعداد المقترح لوثيقتين منفصلتين لتنظر فيهما الدورات المقبلة للجنة المالية والبرنامج في يوليو/تموز 2009 والاجتماعات اللاحقة للأجهزة الرئاسية. وعلى هذا فسيُستكمل الإطار الاستراتيجي الموجز نسبياً، وذو

<sup>2</sup> الوثيقتان PC 101/1; PC 101/INF/1.

<sup>3</sup> الوثيقة CL 136/16.

الشكل المتناسب مع احتياجات الجمهور الخارجي الواسع، بوثيقة أضخم تتضمن الصيغة الكاملة المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وطرح الأعضاء مقترحات محددة بشأن سبل النهوض بمشروع القسم المتعلق بمسألة "التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية" في مسودة الإطار الاستراتيجي.

#### مساهمات اللجان الفنية

10- لاحظت اللجنة أنه استجابة للدعوة التي قدمتها في دورتها الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول 2008، فقد قامت اللجان الفنية (لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة) في دوراتها المنعقدة في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2009 بدراسة الأطر المنطبقة لنتائج الأهداف الاستراتيجية.

11- وأقرت اللجنة بأن العوائق التي واجهت اللجان الفنية فيما يتصل بتقديم المشورة عن ترتيب الأولويات ترجع في جانب منها إلى حداثة النهج المعزز المستند إلى النتائج المتجسد في خطة العمل الفورية، وكذلك إلى قيود الوقت. وفي الواقع فإن التوصيات قد جاءت عموماً في صيغة الدعوة إلى المزيد من الأنشطة والموارد، دون الإشارة إلى المجالات ذات الأولوية المنخفضة. ومع ذلك فقد رأت اللجنة أن تقارير اللجان الفنية في مجموعها توفر إرشادات مفيدة تسهم في صقل أطر النتائج أكثر فأكثر. وأخطرت الأمانة اللجنة بأن العمل جارٍ لتحقيق ذلك (ولاسيما فيما يتعلق بلجنة الزراعة التي أوصت، ضمن جملة أمور، بإعادة صياغة الهدف الاستراتيجي زاي لتنظر فيه لجنة المؤتمر).

12- وأوصت اللجنة بأن تيسر الوثائق المقدمة إلى اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية المقبلة توفير المزيد من المدخلات بشأن تحديد الأولويات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى معالجة أوفى وأشد تماسكا.

13- ووافقت اللجنة على أن الإرشادات التي يمكن أن توفرها اللجان الفنية ينبغي أن تكون أكثر تحديداً في الجولة المقبلة، وأكدت أن من اللازم أن تتلقى الوفود المشاركة في اجتماعات اللجان الفنية معلومات وافية بشأن ما هو منتظر منها فيما يتصل بتحديد الأولويات. ورحبت اللجنة بالدلائل المشجعة التي ظهرت بالفعل على أن النهج المعزز المستند إلى النتائج سييسر عمل اللجان الفنية في العناية بأمر الأنشطة الجوهرية للمنظمة وأولوياتها في المستقبل.

#### مناقشة الأولويات الجوهرية

14- أكدت اللجنة أن تحديد الأولويات هو عملية طويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد الأولويات يعتمد على توافر قاعدة معلومات وافية وعلى مساهمة مصادر المشورة التكميلية مثل اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية. كما أبرزت اللجنة أهمية الانخراط في استعراض معمق لبرنامج العمل المقترح والحصول على معلومات مرتدة من أنشطة التنفيذ الفعلي، عبر التفاعلات المتبادلة مع الأمانة.

- 15- وذكّرت اللجنة بأن الصيغة الكاملة لمسودة مقترحات الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، بما في ذلك بعد الموارد الحاسم، ستُتاح للجنة البرنامج والمالية في دوراتهما المقبلة في يوليو/تموز.
- 16- وعلى هذا فقد شددت اللجنة على القيود المفروضة على المشورة التي يمكن أن تقدمها إلى المجلس في هذه المرحلة بشأن الأولويات. ورأت أنها ستكون في موقع أفضل لتقديم مثل هذه المشورة بالاستناد إلى متطلبات الموارد الملحقه بالأهداف الاستراتيجية والتنظيمية.
- 17- وفي ضوء المناقشات المستفيضة للأولويات التي ستجري في دورات يوليو/تموز، فقد طلبت اللجنة إلى المدير العام المساعد المسؤول عن الأهداف الاستراتيجية أن يوضح أهم المجالات التي تتطلب الاهتمام الفوري على نحو ما يبدو عليه الأمر في هذه المرحلة. كما جرى تقديم معلومات عن كيفية ضمان اعتماد نهج متعددة الاختصاصات وكذلك أمثلة عن الشراكات الرئيسية لتحقيق التأثيرات المضاعفة القصوى.
- 18- وأعربت اللجنة عن رضاها عن المعلومات الواردة عبر حوارها مع المدير العام المساعد وكبار المدراء. ورأت أن من المفيد على نحو خاص، ودون الإخلال بالأولويات الراسخة للمنظمة، التعرف على القضايا الرئيسية والمخرجات البارزة المرتبطة بأطر نتائج الأهداف الاستراتيجية في هذه الوثيقة. وتزعم اللجنة مواصلة الحوار مع المدراء العاملين بالمساعدين بطريقة أكثر تنظيماً بغية الانتهاء من عملها المتعلق بتحديد الأولويات.
- 19- وخلصت اللجنة إلى أن من الواجب استخدام كل وسيلة ممكنة لتيسير فهم الأعضاء لفحوى مقترحات الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وعلى هذا فإن من المقترح أن تُجمل المعلومات والشروح التي قدمتها الأمانة عبر الحوار في هذه الدورة بالنيابة عن اللجنة وأن تُتاح للمجلس في يونيو/حزيران لتيسير نظره في الوثيقة الراهنة، وكذلك للإدراج في الصيغة الكاملة لمسودة الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الجاري إعدادها لرفعها إلى اللجنة في يوليو/تموز.

### توصية التقييم الخارجي المستقل بشأن تحقيق اللا مركزية في برنامج التعاون التقني – تنفيذ مصفوفة إجراءات خطة العمل الفورية<sup>4</sup>

- 20- رحبت اللجنة بالورقة المعروضة من الأمانة ورأت أنها تتسق مع المناقشات التي دارت بشأن برنامج التعاون التقني في مجموعتي العمل الأولى والثالثة التابعتين للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في سنة 2008.

<sup>4</sup> الوثيقة 101/4 PC.



21- واستعرضت اللجنة النقاط التي تقتضي اتخاذ قرار في الورقة المعروضة مع إيلاء عناية خاصة لقضية تفسير المعيار 1 للأهلية القطرية. وفي هذا الصدد، سلمت اللجنة بأوجه عدم الاتساق المنبثقة عن حالات البلدان التي تنتمي، وفقا للمعايير القائمة والمقترحة على السواء، لفئة البلدان التي تلقي العناية على أساس الأولوية للحصول على مساعدات برنامج التعاون التقني وتنتمي في الوقت ذاته لفئة البلدان ذات الدخل المرتفع. ويحق للبلدان ذات الدخل المرتفع الحصول على المساعدات التي لا يقدمها برنامج التعاون التقني في غير حالات الطوارئ وذلك على أساس استرداد التكاليف بالكامل فحسب، في حين أن بمقدور البلدان التي تلقي العناية على أساس الأولوية أن تحصل على المساعدات ذاتها كمنح كاملة. وأوصت اللجنة بأن تواصل الأمانة ممارساتها الجارية التي تعتبر البلدان المنتمية إلى كلتا الفئتين في الوقت ذاته مستحقة لمساعدة برنامج التعاون التقني على أساس المنحة الخالصة، نظرا لضآلة المبالغ التي ينطوي عليها ذلك في الوقت الراهن. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقوم الأمانة بالاتصال برؤساء المجموعات الإقليمية لتوجيه عناية البلدان الستة المعنية والتحقق مما إذا كانت تود الاستمرار في استحقاق المساعدة الإنمائية من برنامج المساعدة التقنية في صورة منحة خالصة. وستدرس اللجنة هذا الأمر مجدداً في دورتها المقبلة في يوليو/تموز 2009.

22- وطلبت اللجنة من الأمانة أن ترصد تطورات هذه القضية وتشاور اللجنة مرة أخرى عندما تعتبر أن تأثير هذا الوضع قد أصبح كبيراً. وفي ذلك الوقت ينبغي أن تشمل الوثيقة التي تعرضها الأمانة اقتراحات بشأن كيفية تعديل معايير الأهلية القطرية لإزالة أوجه عدم الاتساق.

23- وأكدت اللجنة أن اقتصادات الدخل المرتفع مؤهلة للاشتراك، على أساس المنحة الخالصة، في المشروعات الإقليمية والأقليمية التي تعود بالفائدة أيضاً على بلدان غير داخلية في هذه الفئة، لكنها طلبت من الأمانة أن ترصد تأثير هذا القرار على استخدام برنامج التعاون التقني وتشاور اللجنة مجدداً في هذا الصدد حسب الاقتضاء وعند الاقتضاء.

24- ورحبت اللجنة بقرار أعضاء الاتحاد الأوروبي باعتبار أنفسهم جزءاً من فئة الدخل المرتفع لأغراض أهلية الحصول على مساعدة برنامج التعاون التقني. وصادقت على إعادة الصياغة المقترحة للمعيار 1 بقصد التعبير عن هذا القرار.

25- وصادقت اللجنة على إعادة الصياغة المقترحة للمعيار 2 الذي يتبع في إقرار المساعدة من برنامج التعاون التقني والتي ترمي إلى الربط بين هذا البرنامج والإطار الاستراتيجي للمنظمة لأغراض المشروعات الإنمائية ومشروعات الطوارئ على التوالي.

26- وصادقت اللجنة أيضاً على إعادة صياغة المعيار 6 بهدف زيادة الحد الأقصى لتمويل مشروعات مرفق برنامج التعاون التقني من 200 000 إلى 300 000 دولار أمريكي في كل فترة مالية. وطلبت اللجنة أن تجري صياغة المعيار

بطريقة تبيّن بوضوح أن الحدود الزمنية لمشروعات مرفق برنامج التعاون التقني هي نفس الحدود الزمنية للمشروعات الأخرى للبرنامج.

27- ورحبت اللجنة بالتوضيحات المقدمة من الأمانة سواء في الوثيقة أو شفهيًا بخصوص عملية إضفاء الصبغة اللامركزية على البرنامج، لاسيما فيما يخص مقتضيات المعلومات الدنيا، ودورة المشروع، والحد الزمني للإقرار. وشجعت اللجنة الأمانة على كفالة تنفيذ لامركزية اعتمادات البرنامج وعملية إقرار مشروعاته بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2010 على النحو المقرر.

28- واعتبرت اللجنة أن الإجراء الذي طلب منها المؤتمر اتخاذه بشأن تحقيق اللامركزية في برنامج التعاون التقني، على النحو الذي تعبر عنه خطة العمل الفورية، قد اكتمل.

### تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة بخصوص الصكوك الدولية<sup>5</sup>

29- أثنت اللجنة على نوعية التقييم فضلا عن الطابع الشامل لاستجابة الإدارة. واعترفت اللجنة بما ينطوي عليه تقييم هدف استراتيجي من تعقيد، وبصورة أكثر تحديدا استحالة تقييم تأثيرات هذا المجال المتفرق من مجالات العمل من حيث القطاعات والمحتوى. ومع ذلك، فإن التقرير واستجابة الإدارة تناولوا قضايا هامة خاصة بالعمليات والحوكمة المشتركة بين مختلف الصكوك الدولية. ولاحظت اللجنة أن الاستجابة الشاملة للإدارة كانت إيجابية ومساندة.

30- وناقشت اللجنة مسألة اختيار البلدان التي يزورها فريق التقييم. ومع أن اللجنة لاحظت قيود الوقت والميزانية، أعربت عن القلق إزاء الطابع التمثيلي المحدود للعينة المختارة من البلدان بالنظر إلى أنها لا تشمل بعض الأقاليم، ولم تتضمن سوى عدد قليل جدا من البلدان منخفضة الدخل. وقبلت اللجنة وجهة نظر رئيس الفريق بأنه قد جرى ضمان الطابع التمثيلي للمنظورات من خلال استخدام المسوحات على نطاق العالم وأن المعلومات التي جمعت خلال هذه الزيارات القطرية أتاحت لفريق التقييم إجراء تحليل مستنير. وشددت اللجنة على الحاجة إلى زيادة الاهتمام في المستقبل بالتمثيل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي لدى إجراء عمليات التقييم سواء من حيث عينة الزيارات القطرية أو اختيار الخبراء الخارجيين.

31- ورأت اللجنة أنه كان بالوسع تضمين تقرير التقييم قدر أكبر من التحليل عن المجالات الستة المحددة وبعض التحديات التي حددت أثناء عملية التقييم بما في ذلك بعض المواضيع مثل بارامترات اتخاذ القرارات بين القوانين الملزمة وتلك غير الملزمة أو علاقات المنظمة مع أمانات الصكوك التي تستضيفها. كما سلمت بأنه لم يكن بالوسع،

<sup>5</sup> الوثيقتان 1. PC 101/5 a; PC 101/5 a.

بالنظر إلى نطاق التقييم ومحدودية طول التقرير المقدم للجنة، توقع الحصول على هذا التحليل المفصل، وأنه تتوافر معلومات أوسع نطاقاً في التقرير الكامل الذي نشر على موقع المنظمة الشبكي.

32- واتفقت اللجنة مع الاستنتاج الذي توصل إليه التقييم وهو أن المنظمة في حاجة إلى أن يكون لها وجهة نظر استراتيجية لتحديد مشاركتها في الصكوك القانونية ذات الصلة بعملها ولتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الصكوك من أجل تيسير تنفيذها. وأخذت اللجنة علماً بالاقتراح الذي تقدمت به الإدارة بشأن الدور المقترح لمكتب الشؤون القانونية في هذا الصدد. على أن اللجنة لاحظت أن ذلك سيتم بطريقة منسقة. وشددت اللجنة على الحاجة إلى مشاركة الإدارة العليا والإدارات المعنية بصورة كاملة فيما يتعلق بالسياسة العريضة والمسائل الاستراتيجية.

33- وأيدت اللجنة كذلك إعداد ورقة مفاهيمية عن حالة السياسات والإطار التنظيمي للأغذية والزراعة. وستجري دراسة هذه الورقة على أساس تناوبي بواسطة جميع الأجهزة الرئاسية في المنظمة. وستحدد الورقة الثغرات والاحتياجات للأطر التنظيمية والتفاعل مع المنظمات الأخرى فضلاً عن القضايا ذات الصلة بالحوكمة والمشاركة والتمويل وبناء القدرات فيما يتعلق بمختلف الصكوك الحالية.

34- ولاحظت اللجنة أهمية معالجة قضية تمويل الصكوك الدولية بالنظر إلى أن أيًا من الصكوك لم يحصل على التمويل الكامل. ورأت اللجنة أن المسائل المالية يجب أن تراعى بشكل لائق خلال المفاوضات المتعلقة بالصكوك الجديدة. وناقشت اللجنة كذلك دور الاشتراكات المقدرّة مقابل التمويل من خارج الميزانية في ضمان التمويل الملائم لهذه الصكوك.

35- وأكدت اللجنة أهمية الاستعراض الذي يجري على النحو المتوخى في خطة العمل الفورية (الإجراء 2-69) والذي يهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة باستقلالية الأجهزة الدستورية، ولاسيما الأجهزة التي تغطيها المادة 14، الموضوعة ضمن إطار المنظمة وعلاقتها بالمنظمة. ولاحظت اللجنة أنه سيتم رفع ورقة بشأن هذا الموضوع في وقت لاحق من عام 2009.

36- وأكدت اللجنة الحاجة إلى معالجة قضية انخفاض مشاركة البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً في الاجتماعات المعنية بالصكوك الدولية. وتتمثل العوامل المساهمة في ذلك في نقص الأموال وعدم كفاية القدرات التقنية للوفود من أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم مما بذل من جهود في هذا المجال في إطار هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله. غير أن اللجنة وافقت على وجهة نظر الإدارة بأن قضية المشاركة تتسم بالتعقيد، وأنها بصرف النظر عن موضوع التمويل، تعتمد إلى حد كبير على فعالية المشاركة من جانب البلدان النامية في المفاوضات والمداولات. وشددت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية في البلدان النامية (مثل مراكز البحوث والجامعات) في هذه العملية.

37- وأعربت اللجنة عن ارتياحها للاهتمام الذي أسند في تقرير التقييم واستجابة الإدارة للقضايا ذات الصلة ببناء القدرات في البلدان النامية. ولاحظت اللجنة أن معظم نشاطات بناء القدرات فيما يتعلق بالصكوك الدولية تعتمد على المساهمات الطوعية وتعاني في كثير من الأحيان من نقص التمويل. وشددت أيضا على الحاجة إلى زيادة التنسيق وتمويل جهود بناء القدرات فيما بين مختلف وحدات المنظمة.

38- وطلبت اللجنة تقديم تقرير متابعة عن تنفيذ التوصيات في غضون عامين.

### ميثاق مكتب التقييم<sup>6</sup>

39- استذكرت اللجنة أنها قد استعرضت مشروع نسخة من الميثاق خلال دورتها المائة وأعربت عن تقديرها لأخذ اقتراحاتها بشأن تحسين الوثيقة في الاعتبار لدى إعداد مشروع النسخة المنقحة. وقدم الأعضاء اقتراحات طفيفة لإجراء مزيد من التحسينات في النسخة القادمة.

40- وفحصت اللجنة تعديلاً اقترحتته الأمانة على الإجراء الخاص باختيار وتعيين مدير التقييم<sup>7</sup> حيث يقوم بمقتضاه فريق، عقب فرز المرشحين، بالتوصية بالمرشحين الملائمين للتعيين من قبل المدير العام. وأجلت اللجنة النظر في هذا الاقتراح بانتظار المزيد من المشورة من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التي لاحظت اللجنة أنها سوف تستعرضه، في دورتها المقبلة السابعة والثمانين يومي 25 و26 مايو/أيار 2009. كما طلبت اللجنة من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مواصلة فحص مسألة الاجراءات الخاصة بتجديد تعيين مدير المكتب.

41- وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى استعراض مشروع النسخة المنقحة من الميثاق خلال دورتها القادمة.

42- وتلقت اللجنة تحديثاً لعملية الاختيار الجارية لمدير التقييم.

### الوثيقة JIU/REP/2007/10: مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة<sup>8</sup>

43- أعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المفيدة المتضمنة في هذا التقرير، وأحاطت علماً بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين والمدير العام على هذه المعلومات.

<sup>6</sup> الوثيقة PC 101/5 b.

<sup>7</sup> الوثيقة PC 101/5 b، الفقرة 42.

<sup>8</sup> الوثيقة CL 136/INF/8.

## ما يستجد من أعمال

44- بحثت اللجنة في ظل هذا البند الحاجة إلى مزيد من المرونة فيما يتعلق بمدة ووتيرة الدورات، بما يتماشى مع خطة العمل الفورية.<sup>9</sup> كما درست المادة الحالية من اللائحة الداخلية بشأن حضور المراقبين الصامتين. وفي هذا الصدد أخطرت اللجنة بأن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية أوصت في دورتها السادسة والثمانين في مايو/أيار 2009<sup>10</sup> بالصيغة التالية للفقرة 9 من المادتين 26 و27 من اللائحة العامة للمنظمة:

”تكون دورات اللجنة (لجنة البرنامج أو المالية حسب الحالة) مفتوحة أمام حضور المراقبين الصامتين، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك. ومن الواجب إدراج الأسباب الموجبة لمثل هذا القرار في تقرير الدورة. ولن يشارك المراقبون الصامتون في أية مناقشات“.

45- ووافقت اللجنة على هذا النهج وقررت أن تكون دورتها الثانية عشرة بعد المائة مفتوحة أمام حضور المراقبين الصامتين. وتقرر تأجيل المزيد من البحث في المسائل الإجرائية للجنة إلى الدورة التالية.

## تقرير مرحلي عن متابعة التوصيات السابقة للجنة البرنامج<sup>11</sup>

46- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## البنود التي يحتمل أن تناقش في الدورة المقبلة

47- لم يكن هناك أي نقاش في ظل هذا البند.

## موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية بعد المائة

48- أبلغت اللجنة بأن من المزمع عقد الدورة الثانية بعد المائة للجنة البرنامج بين 27 و31 يوليو/تموز 2009.

<sup>9</sup> الوثيقة C 2008/4، الفقرة 24.

<sup>10</sup> الوثيقة CL 136/19، لجنة البرنامج (الإجراءات 44-2 إلى 47-2 و5-3 و9-3 من خطة العمل الفورية).

<sup>11</sup> الوثيقة PC 101/INF/3.